

PROVISIONAL

A/43/PV.82
24 January 1989

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثمانين

المعقودة بقصر الأمم في جنيف ،
يوم الخميس ، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٤/٠٠

(الارجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(فانواتو)	السيد فان ليروب (نائب الرئيس)	: ش
(الارجنتين)	السيد كابوتو (الرئيس)	: ش

- قضية فلسطين

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
- (ب) تقارير الأمين العام
- (ج) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٣٠البند ٣٧ من جدول الاعمال (تابع)قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/43/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/43/272 و A/43/691)

(ج) مشاريع القرارات (A/43/L.50 ، Corr.1 و A/43/L.51 ، Corr.1 و A/43/L.52 ،

و Corr.1 ، A/43/L.53 ، A/43/L.54)

السيد غيبي (بورما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعتبر السعي من

أجل ايجاد حلول سلمية للصراعات والنزاعات الاقليمية من أهم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للقيام بمهمتها الرئيسية في صيانة السلم والأمن الدوليين . وقد ظلت الأمم المتحدة تنظر في القضية الفلسطينية منذ وجدت المنظمة ، منذ ما يزيد على ٤٠ سنة . وقد أدى السعي من أجل ايجاد حلول للقضية الى اعتماد مجلس الأمن والجمعية العامة ، والمؤتمرات الدولية المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة ، لعشرات القرارات . وتبين كل تلك الجهود أن الأمم المتحدة تضطلع بمسؤولياتها في القيام بدورها التاريخي لايجاد حل شامل وعادل .

ورغم هذه الجهود التي تبذل لتحقيق المصالحة بين الأطراف المعنية ، لا تزال المشكلة عسيرة الحل ، ولا تزال تشكل واحدة من أصعب وأعقد قضايا عصرنا . فالمشكلة التي تواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق بالشرق الأوسط معقدة في الواقع . وهي مشكلة ذات طابع سياسي تتطلب مراعاة المصالح الامنية لجميع بلدان وشعوب المنطقة . وإذا دلت التطورات في الماضي على شيء فهو أن الحروب والصراعات لا تحل أي شيء ، ولكنها تعقد المشاكل فقط ، وأن الطريق الى حل دائم يكمن في تسوية تفاوضية بين الأطراف المعنية .

إن الحق في التمتع بالامن والعيش في ظروف من السلم والحرية هو حق غير قابل للتصرف بالنسبة لجميع الامم والشعوب . وفي الشرق الاوسط ، كما هو الحال في العالم بمفئة عامة ، هناك حاجة لتعريف الامن بمفهومه الاوسع نطاقا . يجب أن ينظر الى الامن على أنه غير قابل للتجزئة ، وهذا يعني أنه لا يجب أن تدعي أمة أو شعب الحق في الامن والحق في وطن وتنكر في نفس الوقت ذلك الحق على الآخرين .

وقد قررت الجمعية العامة بموجب أحكام القرار ١٨١ (د - ٢) ، تقسيم فلسطين الى دولتين ، إحداهما يهودية والآخرى فلسطينية . وقد أقيمت اسرائيل منذ أربعة عقود حتى الآن ، بينما لا يزال إنشاء الدولة الفلسطينية ، الذي يستند الى ولاية الامم المتحدة ، هدفا لم يتحقق . ولهذا ، يقع على عاتق الامم المتحدة أن تنفذ أحكام الولاية المتملة باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في وطنه ، والتي تشكل شرطا مسبقا للسلم العادل والدائم في الشرق الاوسط .

وقد بين التحول الخطير في الاحداث في السنة الماضية أن الإبقاء على حالة الأمر الواقع من خلال استخدام القوة لن يؤدي إلا الى إطالة الصراع والى زيادة تفاقم الحالة التي أشرت بدرجة خطيرة على حياة الشعب في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

وقد أعربت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين في قراراتها ذات الصلة بالموضوع عن القلق إزاء الحالة الخطيرة الناجمة عن التدابير التي اتخذتها اسرائيل والتي تتنافى مع مسؤولياتها كدولة محتلة بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ . ويتبين من هذا التعبير عن القلق الدولي أن المأساة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني تتطلب على نحو عاجل حلولا تقوم على العدالة والمساواة في جو من الحرية .

وتستند المسألة الرئيسية التي يلزم معالجتها فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة الى مبدأ القانون الدولي الذي يقضي بعدم جواز قبول الأراضي المكتسبة بالقوة باعتبارها أمرا واقعا . وبالتالي ، انضمت بورما الى الدول الأخرى في الدعوة الى انسحاب اسرائيل من الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ . وما برحت بورما تعرب عن معارضتها لاقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، لأنها تشكل عقبة خطيرة لعملية السلم في الشرق الأوسط .

وترى بورما أن القضية الفلسطينية تمثل مفتاح الحل لمشكلة الشرق الأوسط . وهي تعتقد أنه ينبغي أن يبنى البحث عن الحلول على مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول في المنطقة وعلى حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في فلسطين ، بما في ذلك حقهم في الاستقلال الوطني والسيادة . ووفقا لذلك ، يعتبر إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة خطوة نحو استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه في اقامة دولته ، ومن ثم فهو يحظى بالترحيب .

لقد عبر عن توافق الآراء الدولي حول فلسطين في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، ومن بينها قرار مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) ، الذي يتضمن المبادئ الضرورية لايجاد حل شامل وعادل ودائم يمكن جميع الشعوب في المنطقة من العيش معا في سلام ووثام . ويوفر القرار إطار التوافق والمصالحة ، الذي من بين عناصره الأساسية الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول في المنطقة وحققها في العيش بسلام داخل حدود معترف بها بعيدا عن التهديدات أو استخدام القوة .

وقد انقضى عقدان منذ اتخاذ هذا القرار في عام ١٩٦٧ . ومع ذلك لم تلتئم الجروح القديمة بعد كل هذه السنوات ، بل ضاعفت الصراعات وأعمال العنف مشاعر انعدام الثقة والتناحر . وفي هذا الوضع يشهد المجتمع الدولي الآن خطوات هامة ذات طابع ايجابي تبشر بإمكان كسر الجمود الذي دام طويلا .

لقد فتح حقا إعلان المجلس الوطني الفلسطيني المعتمد في الجزائر الباب أمام امكانيات جديدة لكسر الجمود في الشرق الأوسط . ويعبر الإعلان عن ارادة الفلسطينيين في ممارسة حقهم في أن يكون لهم هوية وطنية وعن موقفهم الايجابي من ايجاد تسوية عادلة وسلمية . فتأييد قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، باعتباره أساسا للمفاوضات في مؤتمر دولي ، يعني قبول حق جميع دول المنطقة في الأمن والبقاء ، وهو عنصر هام يمثل شرطا مسبقا لا غنى عنه لاية تسوية في الشرق الأوسط .

ولا تزال عملية السلم في الشرق الأوسط طويلة وصعبة . وهي عبارة عن تاريخ من الغرض الضائعة ، إذ سادت طوال هذه السنوات الريبة والإنغلاق على التفهم والمصالحة . ونحن نعتقد أن إعلان الجزائر يقدم فرسا جديدة لعملية البحث عن السلم ، وأن الفرصة سانحة الآن لتقديم رد ايجابي من الطرف الآخر ، والمطلوب هو توفر الارادة السياسية للبدء في عملية حوار حقيقي . وقد سررنا في هذا المدد بالتطور الأخير - أي البيان الايجابي الذي تقدمت به الولايات المتحدة .

والآن بعد أن أعلنت جميع الاطراف المعنية عن قبولها لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) كأساس للتفاوض ، وحيث أن هذه المشكلة تتطلب حلا دائما وشاملا ، فإن الطريق الى حل تفاوضي يكمن في عقد مؤتمر سلام دولي ، تشارك فيه جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة تحت رعاية الأمم المتحدة ، التي تتحمل مسؤولية تاريخية .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ما برحت

بيرو ، التي كانت عضوا في اللجنة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين ، تتخذ باستمرار منذ عام ١٩٤٧ موقفا واضحا إزاء قضية فلسطين يتفق مع قواعد ومبادئ القانون الدولي وحق الشعوب في تقرير المصير و ارادة أغلبية المجتمع الدولي ، التي أعرب عنها مرارا في قرارات الأمم المتحدة المعتمدة منذ ذلك الحين .

وبالتالي ، كان موقف بيرو خلال العقود الأربعة الماضية يركز باستمرار على الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وملاحية القرار ١٨١ (د - ٢) باعتباره الأساس لإقامة دولتين على اقليم فلسطين سابقا ، دولة يهودية ودولة فلسطينية .

ومنذ حرب ١٩٦٧ ، أضيفت عناصر جديدة ومعقدة الى وضع أصبح يمثل إحدى أكثر
بؤر الصراع حسامية في العلاقات الدولية المعاصرة .
وفي هذا السياق ، أعلنت بيرو باستمرار أن أي حل عادل ودائم لمشكلة الشرق
الأوسط يكمن في تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، وأنه ينبغي
مراعاة أن العنصر الرئيسي في مثل هذا الحل هو استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه
الوطنية . وقد أعلنت بصورة مستمرة منذ عام ١٩٦٧ أنه لا بد لأي حل أن يشمل الجلاء عن
الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وإعمال حق الشعب الفلسطيني
غير القابل للتصرف في تقرير المصير واقامة دولة وطنية خاصة به والاعتراف بحق جميع
دول المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في العيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها
دوليا .

وبالتالي فقد رحبت بيرو حكومة وشعبا بالنتيجتين اللتين تمخض عنهما اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الاخير ، وهما إعلان دولة فلسطين المستقلة ، والبيان السياسي البالغ الاهمية الذي قبلت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بالكامل قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) باعتبارهما الإطار القانوني للبحث عن حل سلمي عادل ودائم ، عن طريق المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط الذي تؤيد بيرو عقده وتلح عليه .

كذلك تكتسب أهمية حيوية تلك القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني والتي يعترف فيها ضمنا بدولة اسرائيل ويدين بصورة قاطعة الإرهاب بجميع أشكاله بما فيها إرهاب الدولة .

إن هذه المعطيات تمثل علامة تاريخية حقيقية في تطور الحالة في الشرق الاوسط . إنها خطوات هامة وجذرية نحو محادثات السلام ، تقدرها حكومة بيرو بحق قدرها . وهي أيضا تتيح خيارات التفاوض والانفتاح والتفاهم . إنها في ايجاز بشير خير للسلام والامن اللذين نتوق جميعا اليهما .

وهذا الموقف المتكامل والثابت لبيرو وارد في البلاغ الذي أصدرته حكومتها في الثاني عشر من هذا الشهر .

إن البيان الاخير الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات أثناء الاجتماع الذي عقده في استوكهولم مع ممثلي المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة للتغلب على أي تفسير غامض للتعريفات التي اعتمدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بوجود دولة اسرائيل وتدين الإرهاب وتعزز تيار السلم والتفاهم الذي بدأ يأخذ طريقه ، والذي نأمل أن يؤتي ثماره عما قريب بعقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط .

والبيان الهام الذي أدلى به بالأمس أمام الجمعية العامة يطمئننا على هذا الامل .

وفي الوقت الذي يبشر فيه بزوغ مناخ جديد من الانفراج بتسوية صراع بدا منذ أشهر قليلة فقط أنه يدخل مرحلة خطيرة من التصاعد ، فإننا على اقتناع بأن السعي الى السلام لا بد أن يقوده في المستقبل القريب سلوك دولي سوي من جانب جميع الدول المعنية ، بمشكلة الشرق الاوسط .

وهذا ينطبق بصفة خاصة على الدول دائمة العضوية في مجلس الامن ، لان المسؤولية الخاصة التي تتحملها تجاه السلم والامن الدوليين تمثل لها التحسدي التاريخي الذي يطالبها ضمير البشرية بمواجهته .

ويعد القرار الاخير الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة ببدا حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية خطوة بناءة في ذلك الاتجاه ، فهو يفتح الطريق أمام مرحلة جديدة في تاريخ هذه العملية .

إن العالم لم يشهد صراعا معاصرا يستدعي التسوية السلمية بقدر الإلحاح الذي تستدعيه تسوية الصراع في الشرق الاوسط . إلا أننا على اقتناع بأن السلم سيظل يراوغنا حتى تتمكن جميع شعوب المنطقة من ممارسة حقوقها الوطنية . ومن دواعي سرورنا أن هذه العملية بدأت بالفعل ؛ ونأمل ألا تتوقف ، وأن تمضي في طريقها الى نهاية ناجحة .

السيد ليورو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى نبحث

موضوعا من أهم الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة ألا وهو "قضية فلسطين" . إن البحث عن حل سلمي للمشاكل الخطيرة والمعقدة التي ابتليت بها تلك المنطقة والتي تتسبب للأسف في المزيد والمزيد من الخسائر البشرية والمادية ، ما زال يشكل مصدر قلق عميق لا بد أن تتصدى له الجمعية العامة على نحو مباشر وصريح . وفي الوقت ذاته فإن عددا من الأحداث - وبخاصة في غضون السنة الماضية - كان له الفضل في وجود مناخ نادرا ما نشهده من الانفراج والتقارب ، أشاع نغمة مشجعة من التفاؤل في العالم . فقد تسنى إيجاد تسويات سلمية لعدد من الصراعات الدولية الأخرى الخطيرة والمعقدة والمريرة التي كانت تشكل هي الأخرى مصدر قلق للأمم المتحدة ولجميع الدول كبيرها وصغيرها .

ولقد أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الأخير في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، إعلانا بقيام دولة فلسطين المستقلة .
 وحكومة اكوادور ، اتساقا مع المبادئ التي تستلهمها في سياستها الخارجية ،
 تؤيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولاسيما حقه في تقرير المصير
 والاستقلال ، وهذا يعني حقه في إنشاء دولة ذات سيادة . ونحن نؤيد تأييدا حاسما
 الدعوة الى إيجاد حل شامل وعادل ودائم للصراع في الشرق الاوسط على أساس قراري مجلس
 الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وفي إطار مؤتمر دولي يعقد تحت إشراف الامم
 المتحدة . ولست بحاجة الى الإسهاب في هذه النقطة ؛ فقد بحث الموضوع أكثر من مرة في
 هذه الجمعية .

إلا أنني أشدد على أن أي حل سلمي يتطلب التعاون الدولي الصادق من جانب
 أطراف الصراع ، تماشيا مع قراري مجلس الامن سالف الذكر . وترى حكومتي أنه لا يوجد
 في القانون الدولي ولا في الميثاق - من باب أولى - مجال لاية مشكلة تتعلق بالاعتراف
 بدولة .

وكما أعلن الرئيس الدستوري لجمهورية اكوادور السيد رودريغو بورخا فإن :
 "الدولة ليست بحاجة الى اعتراف دولي ، فالدولة في حد ذاتها حرة .
 عندما وُلدنا كدولة في عام ١٨٣٠ لم تكن في حاجة الى اعتراف دولي ، ولم
 نطلب من أحد إذنا بالوجود كدولة" .
 ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن المادة ١٢ من ميثاق منظمة الدول الامريكية
 تقرر ، كقاعدة توجيهية لأعضائها ، أن "الوجود السياسي للدولة شيء مستقل عن اعتراف
 دول أخرى بها" .

وتأمل حكومتي أن ينهض إعلان الجزائر بتحقيق هذه الاهداف ، وأن يكون بالتالي
 إسهاما جديدا في مسعى السلم والاستقرار في المنطقة ، الذي كرست له الجمعية العامة
 ومجلس الامن جهودا ضخمة ، وفقا لولاية كل منهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

لقد أصبحت آفاق التفاهم الدولي أكثر مواتاة - وبخاصة في الأربيع والعشريين - ساعة الأخيرة - بفضل تصريحات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يؤذن ببدء مرحلة ايجابية من هذه العملية ، وبالتالي فإن حكومتي تأمل أن يتسنى في القريب العاجل إيجاد تسوية لهذه المشكلة الدولية المعقدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وفقا لقرار الجمعية العامة

٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، أعطي الكلمة للأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية .

السيد الغرا (جامعة الدول العربية) : سأكتفي في هذه الساعة

المتأخرة بإشارة بضعة نقاط تتعلق بالموقف الاسرائيلي الذي أدى الى تفاقم الأوضاع في المنطقة . فقد طالبت اسرائيل من جملة طلباتها الكثيرة بضمانات أمنية ، وتكرر هذا الطلب .

والسؤال الحائر : من يقدم ضمانات لمن ؟ أيقدم المطرود من بلاده ضمانات للمغتصب الطارد ؟ أيقدم طالب العودة الى وطنه ضمانات لمن يصر على عدم السماح له بالعودة ؟ أيقدم الشعب الاعزل ضمانات لأسرائيل التي تمتلك القنابل الذرية والصواريخ العابرة للقارات ؟ أيقدم الشعب الذي كان وما زال ضحية حروب عديده ومجازر كثيرة تطمينات وضمانات للارهابيين الذين يتغنون بمذابح دير ياسين وقببية ونحالين وقليلية وغزة وخان يونس والسموع وكفر قاسم وصبرا وشاتيلا والمخيمات الأخرى ؟

وما هي الضمانات المطلوبة ؟ هل يعطي الشعب الفلسطيني ضمانات بأنه سيبقى مشردا في أطراف العالم المختلفة بلا وطن وبلا هوية بعد أن صودرت الأرض والهوية ؟ هل المطلوب تقديم ضمانات بعدم اللجوء الى المقاومة للتخلص من الاحتلال رغم أنها كانت الطريق المشروع الوحيد لتحرير جميع دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ؟ أليس يمثل هذه المقاومة حقق جورج واشنطن استقلال الولايات المتحدة ؟ ألم يطلق على كل من جورج واشنطن وسيمون بوليفار والجنرال ديغول لقب الإرهابي في فترة من فترات نضالهم ؟ هل الشرط الحقيقي الذي لا تريد اسرائيل أن تقوله صراحة ، هو الاكتفاء بالمساعي السلمية ، أي الحوار هنا في الأمم المتحدة وعقد الندوات الدولية وإيقاف الانتفاضة وإسكات المقاومة ؟ إذا كان هذا هو المطلوب ، فقد ردت الانتفاضة عليه بأعلى صوتها ، وبأقوى حجر في يدها ، بكلمة "لا" . إذ لا يوجد مقاومة في الدنيا تلقي سلاحها وتلغي مقاومتها المشروعة قبل تحقيق استقلالها .

لقد تكرر الحديث عن حق اسرائيل في الوجود . لكن ماذا اذا كانت اسرائيل لا تعترف بوجود الشعب الفلسطيني أصلا ؟ ألم تقل غولدا مائير : "أين الفلسطينيون ،

إنهم ببساطة لا وجود لهم" ؟ ماذا عن حق الشعبين في الوجود واعتراف متزامن بين دولتين في فلسطين ؟

أقول كيف يمكن لمن تعتبره اسرائيل غير موجود أن يعترف بحقها في الوجود ؟ ماذا يفهم من خطاب المندوب الاسرائيلي بالأمس غير رضوخ ممثل الشعب الفلسطيني الكامل مقابل لقاءه بخصمه على مائدة المفاوضات ، وأن يسبق هذا اللقاء الاعتراف الواضح باسرائيل ؟ وماذنا نتكلم عن الوجود ، هل يمكن لاسرائيل إيضاح أي اسرائيل هي المطلوب الاعتراف بها ، وما هي حدودها ؟ هل هي اسرائيل القرار ١٨١ (د - ٢) - قرار التقسيم - أم اسرائيل التي توسعت عام ١٩٤٨ ، أم هي اسرائيل ١٩٦٧ التي احتلت كامل التراب الفلسطيني ، أم اسرائيل بن غوريون التي تمتد شمالا وشرقا لتمل نهر الليطاني في لبنان ، والعوجة جنوب دمشق وصحراء الشام التي لا يمكن الوصول اليها إلا بعد احتلال كامل الأردن ؟

لقد قيل بالنسبة لدولة فلسطين ان اعلانها جاء من جانب واحد . وهل هناك شورة أو حركة تحرير أعلنت قيامها أو قيام دولتها بعد استئذان الدولة المحتلة ؟ هل استأذن جورج واشنطن بريطانيا عندما أعلن قيام دولة الولايات المتحدة المستقلة ؟ واذا كانت اسرائيل على مرأى وعلم الولايات المتحدة تعتقد أنها بجرائم الإبادة ، وبتكسير عظام الاطفال المفقار ، وبدفن الشباب أحياء ، وبضممان حق النقض الأمريكي في مجلس الأمن الذي يحمي احتلالها وعدوانها تستطيع القضاء على الانتفاضة فهي مخطئة .

لقد كرر السفير الأمريكي ولترز هنا أمس أن بلاده ضد فرض الحلول من الخارج ، ولم يبين لماذا تحرم الولايات المتحدة على حماية فتوحات اسرائيل من الخارج . لماذا سمحت قبل أيام باستئناف تصدير القنابل العنقودية الى اسرائيل مساهمة منها في تدعيمها عسكريا ، وهذا يعني حماية فتوحاتها واحتلالها للأراضي الفلسطينية . هذا بدل أن تطلب إيقاف الاستيطان الاستعماري الاسرائيلي المنتشر كالسرطان في أراضي الشعب الفلسطيني وإيقاف عمليات القمع والإبادة . وهي تعلم جيدا أن اسرائيل واجهت انتفاضة أطفال الحجارة واحتجاجات الشعب الفلسطيني على الممارسات التعسفية بمزيد من التفنن

في أساليب القمع والتعذيب التي شملت الأطفال والنساء . وأخذ الاحتلال ببطشه وعنفه وارهابه وغدره يلاحق ويطارد الانسان الفلسطيني في البيت والعمل والمسجد والكنيسة والمدرسة والجامعة ، في المدن والقرى والمخيمات ، يصبه في شخصه وعائلته وأرضه ومعتقداته ومقدساته وممتلكاته . وأخذ شامير ورابين يبيحان قتل المتظاهرين وكسر عظامهم والتنكيل بهم واعتقالهم وحبسهم بدون محاكمة وتطبيق العقاب الجماعي عليهم واستعمال أنواع جديدة من الرصاص والغازات السامة التي قتلت الأطفال وأجهزت النساء ، وغلق مؤسسات التعليم ووسائل الصحافة والنشر وهدم المنازل وتكشيف الاستيطان وإتلاف المحاصيل الزراعية وقطع الأشجار وسرقة الماء والكهرباء . وتقدر كميات المياه التي استولت عليها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الضفة الغربية ب ٤٨٥ مليون متر مكعب سنويا ، علما بأن طاقة الضفة لا تتعدى ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا .

(السيد الغرا ، جامعة)
السدول العربية)

وكشف الجنرال زائيفي ، أحد قادة التطرف في اسرائيل ، حقيقة النوايا الاسرائيلية عندما قال منذ أيام ما يلي :

"إن الفلسطينيين هم الخاسرون الكبار في الصراع العربي الاسرائيلي ، فنحن ندمر منازلهم ونحطم عظامهم ، وهكذا فإن ترحيلهم بضع عشرات الكيلومترات باتجاه الشرق [الاردن] يوفر لهم حلا لائقا وملائما" . لهذا ، فالمطلوب من الولايات المتحدة العمل على إيقاف هذه المجازر والاعمال القمعية والاستيطان الاستعماري ، والاخذ بعين الاعتبار الجهود الجبارة التي بذلتها منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية ، والخطوات الجريئة التي أقدمت عليها إيماننا منها بضرورة العيش في سلام . وتأييد القرارات المطروحة على الجمعية العامة التي تمثل خطوات إيجابية مطلوبة في طريق مسيرة السلام العادل . وهذه فرصة تاريخية للولايات المتحدة اذا أرادت أن تكسب حكم التاريخ .

لقد جئتم بهذه الدورة للجمعية العامة من نيويورك إلى مدينة جنيف ، وكان هذا انعكاسا لارادة شعوب العالم وحكوماته التي قررت الاستماع للرئيس ياسر عرفات والعمل على دفع عملية السلام إلى الامام . والعالم كله يتطلع الآن إلى هذه الدورة بأمل وتفاؤل . وقد قدم الرئيس ياسر عرفات ، مفوضا من المجلس الوطني الفلسطيني ، أمام هذه الجمعية العامة ، وبكل وضوح ، رسالة السلام . وعكست المناقشة هنا تقديرا لموقف منظمة التحرير الفلسطينية . وبقي أن نترجم هذه المواقف بقرارات تنسجم وأهمية هذه الدورة وطموحات شعوب الاسرة الدولية وتطلعاتها . وأملنا أن تلعب الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ذات المسؤولية الخاصة لحفظ الامن والسلم الدوليين ، دورها البناء لتحقيق هذه الاهداف السامية كي تدخل الدورة التاريخ وتكون مدينة جنيف الجميلة مرة أخرى مكان تحقيق السلام وحل القضايا المستعصية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعنا إلى المتكلم

الاخير في مناقشة هذا البند .

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ايسا كلود ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي ستعرض مشاريع قرارات .

السيدة ديالو (السنغال) (رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس أشكركم على اعطائي الفرصة مرة أخرى للكلام أمام الجمعية العامة بوصفي رئيسة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

إن الأيام القليلة الماضية كانت مفرحة لأعضاء لجنتنا . فقد استمعنا إلى بيانات ذات أهمية تاريخية أدلى بها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعدد كبير من وزراء الخارجية الذين تجشموا عناء السفر مع رؤساء وفودهم للحضور إلى جنيف خصيماً للاشتراك في مناقشة القضية الفلسطينية . إن ذلك المستوى العالي في التمثيل لم يسبق له مثيل ؛ وهو يثبت رغبة المجتمع الدولي كله في إظهار اهتمامه بالموضوع . إن الاهتمام الاستثنائي الذي ولده في العالم ما برح متجسداً في وسائل الإعلام . وقبلما أشارت مسألة احراز الحقوق الوطنية لشعب مضطهد هذه الدرجة من الاستجابة في السابق .

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد رحبت بوجه الخصوص بالتوضيحات الهامة بشأن موقف منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بالمسألة التي تطرق إليها الرئيس ياسر عرفات في خطابه أمام الجمعية العامة وفي مؤتمره الصحفي الذي عقده يوم أمس وفي قرار حكومة الولايات المتحدة الأخير باقامة اتصالات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق سفير الولايات المتحدة في تونس .

إن هذه التطورات التاريخية الجديدة تبين من جهة زيادة اهتمام المجتمع الدولي ومن جهة أخرى الحاجة الماسة إلى احراز التقدم نحو إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية اذا ما أريد إحلال السلم والاستقرار في المنطقة . ومن الواضح للجميع أن الاخفاق في تسوية المسألة الفلسطينية يشكل تهديداً متزايداً للسلم والامن الدوليين . لذلك لا بد للجمعية العامة ومجلس الامن أن يبذلا جهوداً مشتركة لتسوية

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

المسألة . وانطلاقاً من ذلك فإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، منذ انشائها ، لم تدخر جهداً لتزويد هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بالعناصر التي من المحتمل أن تحقق ذلك الهدف . وخطه التسوية التي اقترحتها اللجنة في توصياتها الأولى مثال على ذلك . وقد أيدت الجمعية العامة تلك الخطة في دوراتها السابقة العادية والاستثنائية . كذلك أيدت الجمعية بأغلبية ساحقة الاقتراح بعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط بوصفه أفضل طريقة ممكنة للبدء بالحوار بين الأطراف المعنية .

ان الانتفاضة الشجاعة التي يقوم بها الشعب الفلسطيني وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، وبصورة خاصة ما يتعلق منها بإنشاء الدولة الفلسطينية ، والبيانات الهامة التي أدلى بها الرئيس ياسر عرفات قد مهدت الطريق الآن بوضوح أمام تسوية تفاوضية لقضية فلسطين . وهكذا فإنها تضع حداً للصراع والمعاناة في المنطقة . ووفقاً لذلك تتشرف اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بأن ترفع إلى الجمعية العامة مشاريع القرارات من A/43/L.50 إلى L.54 .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وستصبح مشاريع القرارات الثلاثة الاولى - A/43/L.50 و L.51 و L.52 - بمجرد اعتمادها من الجمعية العامة ، قرارا واحدا يتألف من ثلاثة اجزاء ألف وباء وجيم .
أما مشروعا القرارين الآخرين الآخرين فسيرقمان ، بعد اعتمادهما من الجمعية العامة ، ترقيميا منفصلا باعتبارهما مشروعين القرارين الثاني والثالث بشأن قضية فلسطين . ومشاريع القرارات A/43/L.50 و L.51 و L.53 مماثلة اساسا للمشاريع المقدمة في السنوات السابقة ، وهدفها الرئيسي تمكين اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وادارة شؤون الإعلام ، من مواصلة برامج اعمالها وفقا لاعتمادات الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين في عام ١٩٨٧ .

يقر مشروع القرار A/43/L.50 التوصيات الواردة في تقرير اللجنة (A/43/35) ، ويشدد على ضرورة ان يتخذ مجلس الامن اجراء ايجابيا بشأن هذه التوصيات التي نعتبرها موضوعية وعملية ، ويمكن ان تسهم اسهاما هاما في تسوية قضية فلسطين . فضلا عن ذلك ، يطلب مشروع القرار من اللجنة ان تواصل بذل جميع الجهود للعمل على تنفيذ توصياتها ، وأن تنفذ برنامج عملها المعتمد ، مع التأكيد بوجه خاص على التعاون مع المنظمات غير الحكومية . ويطلب مشروع القرار إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين ان تتعاون تعاوننا تماما مع اللجنة .

ويتناول مشروع القرار A/43/L.51 بوجه خاص دور الامانة العامة بشأن قضية فلسطين . وفيه يطلب من الامين العام ان يزود شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للامانة العامة بالموارد اللازمة لاداء المهام المبينة في القرارات السابقة ، بما في ذلك تنظيم حلقات دراسية واجتماعات وندوات للمنظمات غير الحكومية وإعداد ونشر الدراسات والمواد الإعلامية . وتدرك الجمعية العامة ان الشعبة ، منذ إنشائها ، نجحت ، بفضل ما تتسم به من تفان وجدارة وموضوعية ، في زيادة تفهم الرأي العام بالقضية الفلسطينية والإحاطة بها .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ويتضمن مشروع القرار ، بالمقارنة بمشروع القرار المقدم في العام الماضي ، فقرتين جديدتين هما الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة الثالثة من المنطوق اللتان تشيران ، بالترتيب ، إلى المعايير الدولية بشأن حقوق الطفل وإلى الطلب الموجه إلى شعبة حقوق الفلسطينيين بأن تولي ، في برنامج عملها لعام ١٩٨٩ ، اهتماما خاصا للمحنة التي ألمت بالأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ويتناول مشروع القرار A/43/L.52 دور ادارة شؤون الاعلام في تحقيق التفهم الأفضل لقضية فلسطين . ولجنتنا ممتنة بالغ الامتنان لادارة شؤون الاعلام على تأييدها الدائم لاهداف اللجنة . ويطلب مشروع القرار ان تقوم الادارة ، بتعاون وتنسيق كاملين مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بمواصلة برنامجها الاعلامي الخاص المتعلقة بقضية فلسطين ، مع التركيز بصفة خاصة على السراي العام في اوروبا وامريكا الشمالية . وتضطلع ادارة شؤون الاعلام على وجه الخصوص بنشر المعلومات وإصدار المنشورات وتوسيع نطاق المواد السمعية - البصرية وتنظيم أنشطة الصحفيين .

ويتناول مشروع القرار A/43/L.53 عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بقضية فلسطين . وبالطبع فإن مشروع القرار هذا يأخذ في الاعتبار بالكامل التطورات الهامة قريبة العهد ، ويبني على الجهود المستمرة الرامية إلى تشجيع عقد هذا المؤتمر . وبوجه خاص ، تدعو الجمعية العامة في الفقرة ٢ من المنطوق ، إلى عقد مؤتمر للسلام الدولي في الشرق الاوسط ، برعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع اطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن ، على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير . وفي الفقرة ٣ من المنطوق يؤكد مشروع القرار على عدد من المبادئ المعروفة تماما والمقبولة عالميا لتحقيق سلم شامل وهي :

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

- "(أ) انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الاراضي العربية المحتلة الأخرى ؛
- "(ب) ضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومُعترف بها دوليا ؛
- "(ج) حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ؛
- "(د) تصفية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ؛
- "(هـ) ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية ؛"
- وفيما يتعلق بهذه الفقرة من هذا المنطوق - الفقرة ٣ - أود أن أشير إلى أنه فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (أ) من النص الانكليزي ينبغي اضافة لفظة "from" بين اللفظتين "and" و "the" ، وبهذا يصبح النص "and from the other occupied Arab territories" وذلك حتى يصبح النص أكثر دقة .
- وفي الفقرة الفرعية (ب) ينبغي الاستعاضة عن لفظة "القرار" بعبارة "قرار الجمعية العامة" بين لفظة "في" والعبارة "١٨١ (د - ٢)" وهكذا يصبح النص كما يلي "في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢)" .
- وفي الفقرات ٤ إلى ٦ من مشروع القرار A/43/L.53 تنوه الجمعية العامة بالرغبة المعلنة وبالمساعي المبذولة لوضع الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة ؛ وترجو من مجلس الأمن النظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي ؛ وترجو من الأمين العام أن يواصل جهوده لتيسير عقد المؤتمر وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ويتعلق مشروع القرار A/43/L.54 بإعلان دولة فلسطين ومن ثم فإنه نص جديد تماما هذا العام . وفي جزء الديباجة تدرك الجمعية العامة ، في جملة أمور ، ان قيام المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان دولة فلسطين يتمشى مع قرارها ١٨١ (د-٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي دعت فيه إلى اقامة دولتين إحداهما عربية والاخرى يهودية بفلسطين وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، ويشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ بشأن منح مركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

في منطوق مشروع القرار A/43/L.54 ، تعترف الجمعية بإعلان دولة فلسطين ، الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وتؤكد الحاجة الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أراضيه المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وتقرر أن يستعمل إسم "فلسطين" اعتباراً من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بدلاً من تسمية "منظمة التحرير الفلسطينية" دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة ، وفقاً للقرارات والممارسات ذات الصلة ؛ وترجو من الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار . وأود أن أعلن أسماء المشاركين الجدد في تقديم مشاريع القرارات المطروحة على الجمعية :

مشاريع القرارات A/43/L.50 ، و L.51 ، و L.52 : زامبيا ، وفانواتو ، وقبرص ، ومدغشقر ؛

مشروع القرار A/43/L.53 : أنغولا ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وجيبوتي ، وزامبيا ، وسري لانكا ، وفانواتو ، وفييت نام ، وقبرص ، ومصر ، والمغرب ، وهنغاريا ، واليمن ؛

مشروع القرار A/43/L.54 : أنغولا ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وجيبوتي ، وزامبيا ، وسري لانكا ، وفانواتو ، وفييت نام ، وقبرص ، ومالطة ، ومصر ، والمغرب ، ومنغوليا ، واليمن .

ومشاريع القرارات الخمسة المطروحة على الجمعية العامة ، لها ، نصاً وروحاً ، هدف واحد : وهو استعادة السلم في الشرق الأوسط عن طريق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وإقامة دولة في فلسطين ، بالوسائل السلمية . وكما تلاحظ الجمعية ، اتسمت مشاريع القرارات هذه بالاعتدال وضبط النفس والموضوعية . وباعتمادها ، تسهم الجمعية على نحو إيجابي وبناء في استعادة السلم والاستقرار والأمن في الشرق الأوسط ، ومن ثم تمكن الشعب الفلسطيني من التقدم نحو استعادة حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وقد كانت مشاريع القرارات محل مشاورات مطولة وهي نتيجة الجهود المكثفة لوفود عديدة . سواء داخل لجنتنا أو خارجها . ونحن مقتنعون بأن جهودنا المشتركة تقربنا من توافق الآراء حول هذه القضية البالغة الأهمية في عصرنا . وبالنيابة عن جميع المشاركين في تقديم مشاريع القرارات ، أطلب من جميع الوفود ، ولا سيما في ضوء التطورات الكبيرة التي حدثت في الأيام القليلة الماضية بشأن قضية فلسطين ؛ أن تصوت على نحو ساق مؤيدة لمشاريع القرارات من A/43/L.50 الى A/43/L.54 ؛ ومن ثم تعرب عن رغبتها في اقتناص الفرصة التي أتاحتها التاريخ لنا هنا في جنيف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم قبل التصويت على مشاريع القرارات الخمسة أو على أي منها . ويعلم الممثلون أن الفرصة ستتاح لهم أيضا لتعليق تصويتهم بعد التصويت . وأود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن بيانات تعليق التصويت محددة بعشر دقائق ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد سعدي (جمهورية إيران الإسلامية) : نشكر إتاحة هذه الفرصة للتحديث . وانطلاقا من المواقف المبدئية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، نتقدم بالايضاحات التالية حول مشروع القرارين A/43/L.53 و A/43/L.54 المطروحين للتصويت في هذه الجلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

فيما يتعلق بمشروع القرار A/43/L.53 : مع تقدير جهود الأمم المتحدة وأعضائها الموقرين في سبيل التوصل الى حل للقضية الفلسطينية وإنهاء الظلم المستمر ضد الشعب الفلسطيني البطل ، ومع الايمان الراسخ بالحقوق غير القابلة للانتزاع لهذا الشعب في كل أرض فلسطين ، نرى أن الحل الوحيد الذي يستطيع أن يحمل صفات العدل والديمومة هو الحل الذي يعالج المشاكل بصورة جذرية ويأتي بالحل المنطقي للأزمة الراهنة ، الحل الذي لا ينتقم أدنى حق من حقوق الشعب الفلسطيني المسلم ، لأن أي حل جزئي ، أو أي نوع من المساومة الاستسلامية لا يعدو كونه دواء مهدئا لا يعطي مفعولا إلا لفترة وجيزة . وعلى هذا نعرض وجهات نظرنا حول مشروع القرار على الشكل التالي :

أولا ، أن حصر هدف الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني بتحرير الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ الوارد في مقدمة مشروع القرار ، حصر غير صحيح ولا يتناقض مع حقيقة الانتفاضة فحسب بل يشكل نوعا من الافتراء بحقها . وخير دليل على ذلك انتفاضة كل الفلسطينيين في كافة الاراضي المحتلة قبل إقرار قرار التقسيم الظالم (١٨ د - ٣) .

ثانيا ، إن الاستناد الى القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) كأساس لحل أزمة الشرق الأوسط ، كما جاء في الفقرة الثانية من فقرات منطوق المشروع ، مع العلم باعتبار الفلسطينيين لاجئين في هذا القرار والاعتراف بالكيان الصهيوني في أرض فلسطين ، أمر مرفوض من وجهة نظر الجمهورية الاسلامية الايرانية .

ثالثا ، بدلا من التأكيد على انسحاب الكيان الصهيوني من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، الوارد في الجزء (٢) من الفقرة الثالثة ، يجب التأكيد على الجلاء الصهيوني من كافة الاراضي الفلسطينية المحتلة .

رابعا ، إن "ضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في القرار (١٨ د - ٣) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومعتترف بها دوليا" كما جاء في الفقرة ٣ (ب) من المنطوق ، لا يعترف بقرار التقسيم الجائر لأرض فلسطين فحسب ، بل يعترف بالكيان الصهيوني اللاشعري ، وهذا ما ترفضه الجمهورية الاسلامية الايرانية بقوة .

أما بالنسبة لمشروع القرار A/43/L.54 ، فإننا نورد التوضيحين التاليين :
أولا ، إن القرار ١٨١ (د - ٣) المشار اليه في المقدمة مرفوض من جانبنا لأنه
ينص على تقسيم فلسطين ، وهذا ما لا يقبل به .

ثانيا ، إن حصر سيادة الشعب الفلسطيني بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ غير مقبول
بالنسبة للجمهورية الاسلامية الايرانية استنادا الى ما ذكر أعلاه . وإننا نؤمن بسيادة
الشعب الفلسطيني على كامل التراب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية على كل أرض
فلسطين . هذا ونظرا لما تقدم فإن مشروع القرارين المذكورين لا يمكن أن يحظيا
بقبول الجمهورية الاسلامية الايرانية . وبالنظر الى أن السيادة وسلامة الأراضي لكل بلد
لا يمكن تجزئتها أو هبتها استنادا الى ميثاق الأمم المتحدة ، فإننا لا نستطيع
المشاركة في التصويت على هذين القرارين اللذين يفتقران الى الموضوعية .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شرحنا في

بياننا مساء أمس حول قضية فلسطين موقف ليسوتو من القضية العادلة للشعب الفلسطيني .
وإننا نكرر طلبنا الى دولة اسرائيل أن تفهم الحاجة الى الانسحاب من جميع
الأراضي العربية المحتلة . ونحن نؤيد تأييدا تاما حقوق الفلسطينيين غير القابلة
للتصرف في إقامة وطن لهم داخل حدود آمنة ، والتعايش بسلام مع اسرائيل وجميع
البلدان الأخرى في المنطقة ، ونعترف بهذه الحقوق اعترافا تاما . وتؤيد ليسوتو عقد
مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الاوسط ومشكلة فلسطين .

ويؤسفنا أنه بسبب ضيق الوقت - واقتران ذلك بهذا الموسم الحافل بالبهجة
والغناء "هللوييا" ، قد جاء الملك ليفدي العالم - لم تتمكن مملكة ليسوتو بعد من
أن تعرب عن رأيها إزاء إعلان الجزائر التاريخي الصادر عن المجلس الوطني
الفلسطيني ، الذي أعلن إنشاء دولة فلسطين المستقلة . لقد أحاطت مملكة ليسوتو علما
بهذا الإعلان ورحبت به* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فان ليروب (فانواتو) .

إزاء هذه الخلفية ستؤيد ليسوتو مشاريع القرارات A/43/L.50 الى A/43/L.53 ،
وستمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.54 . وستقوم مملكة ليسوتو في الوقت
المناسب ، وهو ليس ببعيد ، بالإعراب رسميا عن رأيها في إعلان الجزائر الصادر عن
المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

السيد عمر (الجمهورية العربية الليبية) : لقد أكدت الجماهيرية
العربية الليبية دائما وبشكل واضح موقفها من القضية الفلسطينية . ولقد استمعت
الجمعية العامة بالأمس الى البيان الذي ألقاه أمين المكتب الشعبي للاتصال الخارجي
حول هذا البند .

إن الجماهيرية العربية الليبية ستواصل دعمها للشعب الفلسطيني المناضل .
واعترافها بقيام الدولة الفلسطينية إنما هو على كامل التراب الفلسطيني .
إن تأييدنا لمشروع القرارين A/43/L.53 و A/43/L.54 لا يعني بآية حال
الاعتراف بالمحتل أو إضفاء أية شرعية على الاحتلال . وتتحفظ بلادي على كل ما من شأنه
الاعتراف بالمحتل أو إضفاء أية شرعية عليه .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت
النرويج مؤيدة مشروع القرار A/43/L.53 .
أود أن أؤكد أن الحكومة النرويجية ترحب أيما ترحيب بالتطورات الواعدة
الآخيرة وبالإمكانات الجديدة لإحراز تقدم في عملية السلم في الشرق الأوسط والتوصل
الى تسوية مبكرة وشاملة للصراع العربي الاسرائيلي . ونود أولا وقبل كل شيء أن نشدد
على الموقف السياسي المفيد والمشجع الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني في
اجتماعه الأخير ، والبيان الذي أدلى به رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر
عرفات .

إن منظمة التحرير الفلسطينية ، باعترافها بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود
آمنة ومعترف بها ، وقبولها قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٢) كأساس لإجراء
مفاوضات للسلام تحت إشراف الامم المتحدة ، ونبذها وإدانتها للإرهاب ، اتخذت خطوة
رئيسية في اتجاه السلام العادل والدائم .

والآن فإننا ندعو حكومة اسرائيل وشعبها الى الاستجابة على نحو إيجابي وبناء لهذا الانفتاح الجديد والجوهري على السلام .
ومشروع القرار الذي توشك الجمعية العامة على اعتماده يتضمن العناصر الأساسية لتحقيق السلام . ومع ذلك ، نود أن نكرر الإعراب عن اهتمامنا بضرورة أن تقرر الأطراف المعنية ذاتها بحرية طرائق عقد مؤتمر السلام ، ومضمون المفاوضات وإطارها .
وستقوم الحكومة النرويجية بتقديم دعمها الكامل للأمين العام في جهوده الرامية الى كفالة الانعقاد المبكر للمؤتمر وسد الفجوات التي مازالت قائمة بين الأطراف .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : كان وفد بلادي قد أوضح موقفه بشكل محدد من قضية فلسطين ، وأوضح أن الجمهورية العربية السورية اعتبرت على الدوام قضية فلسطيني قضيتها المركزية ، وعملت في مختلف المحافل الدولية على إبراز الهوية الفلسطينية الوطنية ، وقدمت التضحيات وتحملت الاعباء الجسام من أجل نصرة شعب فلسطين ، وكافحت من أجل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني* .
فيما يتعلق بمشروع القرارين A/43/L.53 و A/43/L.54 ، أود أن أوضح أن تصويت وفد بلادي بالموافقة عليهما لا يعني الاعتراف باسرائيل التي لا تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ولا تزال تحتل الجولان العربي السوري والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، خلافا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية .

السيد بترون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهدنا خلال الساعات الـ ٢٤ الأخيرة تطورات هامة في عملية البحث عن السلم في الشرق الأوسط وحسم المشكلة الفلسطينية . فقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية صراحة وبوضوح قبولها لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ،

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

واعترافها بحق اسرائيل في الوجود ، وتخليها عن الإرهاب . ونحن نعتبر ذلك خطوة
ضرورية أخرى الى الامام صوب المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية ، للتوصل الى
تسوية شاملة ، وقد شجعنا هذه الحركة الإيجابية . وعلى هذا الاساس أعلن وزير خارجية
الولايات المتحدة هولتز بالامس أن الولايات المتحدة على استعداد للدخول في حوار
مضموني مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ومشاريع القرارات المطروحة اليوم على الجمعية العامة غير مفيدة ولا تتسق مع
عملية البحث عن السلم . لقد قدم السفير والترز في ملاحظاته أمام هذه الهيئة بالامس
شرحا واضحا لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضايا الاساسية ذات الصلة ، وطرح رؤيتنا
للإطار الواقعي للتوصل الى تسوية تفاوضية . كما أننا استمعنا باهتمام الى وجهات
النظر التي أعرب عنها غيرنا من المشاركين . وقد قيل الكثير هنا عن الفرص الجديدة
للنهوض بالسلم وتعزيزه في الشرق الاوسط . ومن سوء الطالع أن مشاريع القرارات التي
نبحثها اليوم تقصر عن معالجة القضايا بطريقة بناءة ، وبالتالي فإنها لا تسهم في
تعزيز فرص التوصل الى تسوية . بل إن هذه النصوص بالاحرى ، شأنها شأن العديد من
النصوص الأخرى التي اعتمدها الجمعية العامة عبر السنوات ، لن تؤدي إلا الى زيادة
صعوبة الجمع بين الاطراف المعنية على طاولة التفاوض . ولا يمكننا أن نؤيد مثل هذه
التدابير .

وفيما يعد تطورا لما كان في سنوات سابقة ، لا يشير مشروع القرار بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الاوسط إلى قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم الثاني يقترح صيغة منحازة للغاية لتسوية محددة مسبقا . إلا أن مشروع القرار هذا لا يزال قاصرا عن تناول أهمية المفاوضات المباشرة بين الاطراف . وبدلا من ذلك ، فإنه يحاول أن يحل مقدما مسائل يجب أن تحل في مفاوضات ، مثل الانسحاب من الأراضي المحتلة ، وإزالة المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية مستقلة . وهذا النهج لا يتفق مع بيان منظمة التحرير الفلسطينية نفسه الذي يعترف بالحاجة إلى المفاوضات مع إسرائيل .

إن الولايات المتحدة لا تستبعد أية وسيلة للوصول إلى المفاوضات المباشرة التي نرى أنها ضرورية لإحلال سلام عادل دائم . ففي هذا الشأن ، قلنا إنه يمكننا أن نؤيد مؤتمرا دوليا ذا هيكل مناسب - يرمي إلى تسهيل المفاوضات بين الاطراف المعنية ، وليس مؤتمرا ذا سلطة لغرض حل معين أو القضاء على اتفاقات توصلت إليها الاطراف . فمثل هذا المؤتمر لن يكون سوى صيغة لمزيد من النزاع .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن مشروع القرار هذا يؤيد مفهوم وضع الأراضي المحتلة تحت الرقابة المؤقتة للأمم المتحدة . ونحن لا يمكننا أن نؤيد هذا المفهوم . ونرى أن أي اقتراح لوضع الأراضي المحتلة تحت سلطة الأمم المتحدة هو اقتراح غير عملي وغير واقعي .

وحكومة بلادي تعارض بشدة مشروع قرار شان يعترف بإعلان قيام دولة فلسطين ، ويسعى إلى تغيير تسمية مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة الحالي ليكون ممثلا لـ "فلسطين" . إن هذه الصياغة الاخيرة غامضة . ومهما كان تفسيرها فإننا نرى أنها غير مفيدة . ولا يمكننا أن نؤيد المحاولات الرامية إلى إضفاء ولو درجة من المشروعية المزعومة على دولة فلسطين المعلنة من جانب واحد . والولايات المتحدة ، شأنها شأن الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الجمعية العامة ، لا تعترف بهذه الدولة . وكما أكد وزير الخارجية شولتز مجددا بالأمس ، فإن قرارنا بالمشاركة في حوار موضوعي مع منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي ألا يؤخذ على أنه يعني قبولا أو اعترافا من جانب الأمم المتحدة بدولة فلسطين المستقلة .

(السيد بترون ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

وكمسالة سياسة ، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن المشكلة العربية الإسرائيلية يجب أن تحل عن طريق المفاوضات ، وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) ، وليس وفقا لتصرفات انفرادية من أي جانب .
وفضلا عن ذلك ، فإننا لا نجد أي أساس قانوني لتبرير الاعتراف بدولة فلسطينية . إن هذا الكيان المعلن من جانب واحد لا يفي بالمعايير المقبولة بشكل عام بموجب القانون الدولي لكيان الدولة .

أما مشاريع القرارات الثلاثة الباقية فهي ليست جديدة . فهذه النصوص ، كما كان الحال في سنوات سابقة ، تؤيد أنشطة مختلف أجهزة الامم المتحدة التي تُكرّس ، للأسف ، لإبراز منظور متحيز لقضية فلسطين . لقد قلنا ان الحقوق الفلسطينية المشروعة يجب أن ينظر فيها في سياق المفاوضات . ومع هذا فإن أجهزة الامم المتحدة المشار إليها في مشروع القرار ، إذ تعمل على إدامة هذه الصورة المشوهة غير المتوازنة للمشكلة ، فإنها لا تعمل بما يحقق المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني .
إننا ندعو جميع الأطراف المعنية مرة أخرى إلى أن تتخلى عن الخطب البلاغية غير المنتجة وأن تركز بدلا من ذلك على اتخاذ خطوات إيجابية عملية تتحرك بعملية السلام إلى الامام .

السيد سانت فاردي (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إننا نتلو

ما يلي من الأصحاح الثالث عشر من سفر التكوين بالكتاب المقدس :

"فصعد أبرام من مصر هو وامراته وكل ما كان له ولوط معه الى الجنوب . وكان أبرام غنيا جدا في المواشي والفضة والذهب . وسار في رحلاته من الجنوب الى بيت إيل . الى المكان الذي كانت خيمته فيه في البداية بين بيت إيل وعاي . الى مكان المذبح الذي عمله هناك أولا . ودعا هناك أبرام باسم الرب .

"ولوط السائر مع أبرام كان له أيضا غنم وبقر وخيام . ولم تحتملها الأرض أن يسكنها معا . إذ كانت أملاكهما كثيرة . فلم يقدر أن يسكنها معا .

فحدثت مخاصمة بين رعاة مواشي أبرام ورعاة مواشي لوط . وكان الكنعانيون والغريزيون حينئذ ساكنين في الأرض . فقال أبرام للوط لا تكن مخاصمة بيني وبينك وبين رعائي ورعاتك . لاننا نحن أخوان . أليست كل الأرض أمامك . اعتزل عني . إن ذهبت شمالا فأنا يميننا وإن يميننا فأنا شمالا" .

وقال يسوع الناصري من فوق الجبل حيث كان يُعلِّم الجمع - في جملة أمور :
"طوبى لصانعي السلام ، لانهم أبناء الله يُدعون" (الكتاب المقدس -

إنجيل متى ، الاصحاح الخامس)

بعد أن حصلت هايتي ببطولة على استقلالها في عام ١٨٠٤ فإنها - وهي الإبنة النبيلة لإفريقيا كلها - بالإضافة إلى القيمة الرمزية للمثال الذي ضربته بمشاركتها من قبل في جهود تحرير المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة - قدمت جميع المساعدات الممكنة للمحرر سيمون بوليفار - ولكن على شرط واحد : أن يحرر كل الذين يرزحون في أغلال العبودية .

وما هو أكثر من ذلك أن هايتي - بوصفها محبة للسلام ، وكرست نفسها بحماس لتحقيق الوثام ، ولحق الشعوب في تقرير المصير والكرامة ، وجميع حقوق الإنسان بما في ذلك الجنس اليهودي والجنس العربي - يسرها أن تشارك في تحرك جميع القوى الإيجابية في المجتمع الدولي للتأكيد مجددا ، مرة أخرى ، على حق إسرائيل في البقاء في سلام وأمن تامين داخل حدود آمنة معترف بها دوليا ، وللتأكيد مجددا على التزامها المقابل - وهنا أشير إلى المبادئ التي يسيرونها الرئيس وودرو ويلسون - بالانسحاب من الأراضي المحتلة .

وتنتهز هايتي هذه الفرصة أيضا للتعبير مرة أخرى عن تأييدها القاطع لحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفي أن يكون لهم وطنهم الخاص بهم ، بعيدا عن جميع أشكال التخويف أو التهديدات باستخدام القوة .

ويرحب وفدي بسعادة كبيرة بالاعلان الذي صدر مساء أمس من واشنطن عن وزير الخارجية جورج شولتز الذي فعل الكثير خلال عهد ريغان من أجل السلم العالمي . ويرحب وفدي بهذه البادرة التاريخية الطيبة التي سوف تضيف على الاقل زخماً الى التقدم على طول الطريق المفضي الى السلم والامن الدوليين .

واقترء بمشال ابراهيم واستعداده لتقديم تنازلات كبيرة مقابل السلام ، فإن قصة ابراهيم ولوط التي استشهدت بها في مستهل بياني ، تحتوي على العناصر الجوهرية للاطار المفاهيمي والاخلاقي والنفسي ، أو على الوصفة اللازمة للسلم العادل والدائم لابناء اسحاق واسماعيل ، أي اليهود والعرب ، وابناء عمومتهم في العالم أجمع ، وهو سلام يتوقون اليه من أعماق قلوبهم .

وانطلاقاً من ذلك سوف يموت وفدي لصالح مشاريع القرارات المعروضة علينا والتي تستهدف احراز تقدم ايجابي نحو حل العديد من المنازعات التي ما برحت قائمة منذ وقت طويل والتي ما انفكت تبقي على التناحرات الاخوية بين اخواننا من الاسرائيليين والفلسطينيين .

ولا بد لوفدي أن يتقدم بالتهنئة للشعب الفلسطيني على شجاعته وعلى الانضباط في الشدائد ، ولا بد لنا أن نلاحظ المهارة والنضج الدبلوماسي اللذين تتحلّى بهما منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعي لذلك الشعب تحت راية قائده ، السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وما من فكرة يمكن أن تجول في خاطري لـاخواننا في اسرائيل أنسب من التأمل الرصين لمؤسس دولة اسرائيل بن غوريون الذي أعرب ، في تموز/يوليه ١٩٦٧ ، في أعقاب حرب الايام الستة ، عن قلقه ازاء الاراضي المحتلة ، وقال إن من الجوهرى إعادتها في أسرع وقت ممكن لئلا تساهم اسرائيل في تدمير نفسها عن طريق الاحتفاظ بها .

إن ذلك نداء يحرك المشاعر من أجل الانسحاب من الاراضي المحتلة مقابل السلام ، وهو الهدف النهائي في الشرق الاوسط وربما في جميع أرجاء العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أبلغ الاعضاء أن الأردن

قد أصبح من المشتركين في مشاريع القرارات من A/43/L.50 الى L.54 . وقد أصبح السودان من المشتركين في تقديم مشروع القرارين A/43/L.53 و L.54 .
أود أن أذكر أنه لأسباب فنية لن توزع بصورة فورية على الوفود نسخ مطبوعة من نماذج التصويت . وبالطبع فإن التصويتات سترد في المحاضر الحرفية . وأرجو من الممثلين الاحاطة علما بنتائج التصويت لمعلوماتهم الخاصة ، وستوزع نماذج تصويت فارغة .

نبت الآن في مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة . وفي هذا الصدد أبلغني الأمين العام أنه اذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/43/L.50 و Corr.1 ، فإن الفقرة ٤ تخول اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف ، في جملة أمور ، اجراء التعديلات التي تراها مناسبة في برنامجها المعتمد للحلقات الدراسية والندوات والاجتماعات التي تعقدها المنظمات غير الحكومية . ولا يتوقع أن يترتب على هذه التعديلات أي آثار على الميزانية البرنامجية .

سنتب أولاً في مشروع القرار A/43/L.50 و Corr.1 . وقد طلب اجراء تصويت بنداء الاسماء .

أجري تصويت بنداء الاسماء .

سُحب اسم النمسا في القرعة التي أجراها الرئيس فدعيت إلى البدء بالتصويت .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سريلانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،

جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ،

فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ،

أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،

نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

أُعتمد مشروع القرار A/43/L.50 و Corr.1 بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل صوتين ،

مع امتناع ٢٠ عضوا عن التصويت (القرار ١٧٥/٤٣ ألف) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : والآن تجري الجمعية العامة

التصويت على مشروع القرار A/43/L.51 و Corr.1 ، وقد طلب اجراء التصويت بنداء

الاسماء .

أجري التصويت بنداء الاسماء .

سُحب اسم السلفادور في القرعة التي أجراها الرئيس ، فدعيت إلى البدء

بالتصويت .

* بعد ذلك أبلغ وفد بنما الامانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ،
فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،
زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ،
فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيسلندا ،
أيرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ،
النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.51 و Corr.1 بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل صوتين مع

امتناع ٢٠ عضوا عن التصويت (القرار ١٧٥/٤٣ بء)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ننتقل الآن إلى مشروع القرار

Corr.1 و A/43/L.52 وقد طلب إجراء تصويت ببدء الاسماء .

أجرى تصويت ببدء الاسماء .

بعد سحب اسم الغلبين في القرعة التي أجراها الرئيس ، طلب إليها أن تصوت

أولا .

* بعد ذلك أبلغ وفد بنما الامانة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الغلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،

تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،
 جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، فرنسا ،
 ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، أيرلندا ،
 إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 النرويج ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار L.52 و Corr.1 بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل صوتين ، مع

امتناع ١٧ عضوا عن التصويت . (القرار ١٧٥/٤٣ جيم)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : انتقل الآن إلى مشروع القرار

A/43/L.53 ، طلب إجراء التصويت بندااء الاسماء .

أجرى التصويت بندااء الاسماء .

سحب اسم لكسمبرغ في القرعة التي أجراها الرئيس فدعت إلى البدء بالتصويت .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، آيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،

سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : كندا ، كوستاريكا .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.53 بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع

عضوين عن التصويت (القرار ١٧٦/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

الأخير الذي يتعين علينا البت فيه اليوم ، ألا وهو مشروع القرار A/43/L.54 . طلب
إجراء التصويت بندااء الأسماء .

أجري التصويت بندااء الأسماء .

سُحِبَ اسم كوستاريكا في القرعة التي أجراها الرئيس فدعيت إلى البدء

بالتصويت .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ،

البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،

برونسي دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ،

بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس

الأخضر ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،

جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اشيوبيا ،

غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ،
 إندونيسيا ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو
 الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سري
 لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية
 أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ،
 زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،
 بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
 ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، أيسلندا ،
 أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ،

ملاوي ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ،
 أسبانيا ، السويد ، ترينيداد وتوباغو ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، أوروغواي ، فنزويلا ،
 زائير .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.54 بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل صوتين ، مع امتناع

٣٦ عضوا عن التصويت (القرار ١٧٧/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة للممثلين الذين

يرغبون في شرح موقفهم بشأن القرارات المتخذة توا .

السيد كوستيلو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : القصد

الرئيسي لمشروع القرار A/43/L.53 هو عقد المؤتمر الدولي بغرض تحقيق تسوية شاملة
 للنزاع العربي - الاسرائيلي . ونحن نؤيد بقوة ذلك الهدف ، لذلك صوتنا مؤيدين مشروع
 القرار .

وترى استراليا أنه لا يمكن ، من الناحية الواقعية ، أن ينعقد هذا المؤتمر

إلا على أساس اعتراف اسرئيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كل منهما بالآخر .

وتعتبر تعليقات السيد ياسر عرفات إلى الصحافة في جنيف في ١٤ كانون الأول/ديسمبر بياناً واضحاً لا لبس فيه بموقف منظمة التحرير الفلسطينية وهي لا شك توفّر الآن أساساً لمناقشات يمكن أن تؤدي إلى تسوية لنزاع الشرق الأوسط .

وتعتقد استراليا أنه من الأهمية بمكان أن ترد إسرائيل الآن بطريقة مماثلة على هذه التطورات وأن تبدأ حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية .

وتعتقد استراليا أن الرد المناسب من جانب جميع الأطراف واتخاذ تدابير بناء الثقة خطوة بخطوة أمر ضروري ، ويمكن للطرفين في رأينا أن يحلا أية مصاعب متبقية خلال عملية التفاوض .

وبينما تؤيد استراليا حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما فيه الحق في الاستقلال وفقاً لرغبته ، وإمكانية قيام دولته المستقلة الخاصة به ، فإن مسألة اعتراف استراليا بدولة فلسطينية لن تشار إلا في سياق تسوية سلمية تفاوضية مقبولة لا رداً على إعلان من جانب واحد .

لقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.54 لأن غرضه وهدفه المركزي هو الاعتراف بتلك الدولة قبل أية تسوية تفاوضية .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيدت

اليابان انعقاد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط إيماناً منها بأن الحاجة تدعو إلى وجود إطار دولي بشكل أو بآخر لتسوية موضوع السلام في الشرق الأوسط وأنه ممن الضروري مواصلة مسيرة السلم لصالح الاستقرار في الشرق الأوسط . ولهذا ، صوت وفندي مؤيداً لمشروع القرار A/43/L.53 .

وفيما يتعلق بعبارة "الوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محددة" في الفقرة ٤ من مشروع القرار ، يود وفندي أن يدرس بعناية الأنماط المحددة لذلك الإشراف .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/43/L.54 ، ترى اليابان أن اعتماد إعلان دولة فلسطين يكتسي أهمية بوصفه تعبيراً عن رغبة وطنية تراود الفلسطينيين منذ أمد طويل . وترى اليابان أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما فيه الحق في إقامة دولة مستقلة ، يجب أن يُعترف ويسلم به .

بيد أنه في الحالة الراهنة لم تستوف شروط الاعتراف بدولة بموجب القانون الدولي .

ولهذا ، ترغب اليابان في أن تسجل تحفظاتها لان مشروع القرار يفترض مسبقاً إنشاء دولة فلسطين .

ومن ناحية أخرى ، يجب أن يتحقق السلم في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ياكوبوفيتش دي زيغيد (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد صوتت هولندا مؤيدة لمشروع القرار A/43/L.53 ، لاننا نؤيد بقوة الانعقاد المبكر لمؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة كإطار مناسب لإجراء المفاوضات اللازمة بين الأطراف المعنية مباشرة .

وفي نفس الوقت ، لدينا بعض التحفظات ، ولا سيما حيث يتعرض القرار لموضوع يجب أن يبحث ويحل في المفاوضات فحسب ، كما ورد في إعلان المجموعة الأوروبية في فيس . وهذه المشاغل ، في جملة أمور ، تتعلق بحدود آمنة ومحددة ومسألة كيفية حل مشكلة اللاجئين . أما مسألة المستوطنات ، التي كنا نعتبرها دائماً غير شرعية ، فإنها يتعين أيضاً النظر فيها في المفاوضات . وبالنسبة لطبيعة الترتيبات الانتقالية المحتملة ، فإنها مسألة أخرى تتطلب اتفاقاً مسبقاً بين الأطراف المعنية مباشرة .

كل هذه الموضوعات ، بما فيها المسألة الحيوية المتصلة بتنفيذ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، تتطلب تسوية شاملة وعادلة ودائمة ، لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق المفاوضات .

ومهما كانت الخطوات التي توصي بها هذه الجمعية ، لا تزال مهمتنا الأولى هي أن نفعل كل ما في وسعنا لتعزيز التسوية السلمية والتفاوضية لهذه القضية الملتهبة التي ظلت دون حل لأمَد طويل .

السير كريستين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد صوت وفدي مؤيداً لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.53 .

وقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار الوارد نصه في الوثيقة A/43/L.54 . وأود أن أبين أن تصويتنا تأييدا لنص مشروع القرار A/43/L.53 لا يتعارض مع آراء حكومتي فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بالنزاع العربي الاسرائيلي ؛ كما أنه لا يمكن أن يضر بأي حال من الاحوال بالنتائج التي تسفر عنها المفاوضات بين تلك الاطراف المعنية مباشرة . وبالإضافة إلى ذلك ، تتفهم حكومتي عبارة "الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والاراضي العربية المحتلة الاخرى" ، التي ترد في الفقرة ٢ (١) من الوثيقة A/43/L.53 ، على أنها تعني الاراضي المشار إليها في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

وفيما يتعلق بنص مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.54 ، لا يعني امتناع وفدي عن التصويت عليه أن المملكة المتحدة قد اعترفت بدولة فلسطين وفقا لما أعلنه المجلس الوطني الفلسطيني من جانب واحد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في الجزائر . ولا يجب أن يفسر امتناع وفدي عن التصويت على أنه يمثل أي تغيير في موقف حكومتي .

السيد فورتيه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنع وفدي

عن التصويت على مشروع القرار المتصل بولاية إدارة شؤون الاعلام (A/43/L.52) . وبالنظر إلى أن هذا الموقف يختلف عن تصويتاتنا ضد مشاريع قرارات مماثلة في السنة الماضية ، يود وفدي أن يؤكد اهتمام كندا بظروف الشعب الفلسطيني وتأييدها لتعزيز حقوقه الفردية والجماعية وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الامن .

وبعد أن ذكر وفدي هذه المبادئ الهامة ، يود أن يؤكد مرة أخرى الأهمية الأساسية التي توليها كندا لاتخاذ نهج نزيه في النظر في جميع جوانب الصراع العربي الاسرائيلي . ولا يخدم التحيز في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة صوب الشعب الفلسطيني قضية السلم . وكذلك ترى كندا أن هناك ازدواجا بين ولايات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة الحقوق الفلسطينية وأنشطة إدارة شؤون الإعلام . ولهذه الاسباب ، لا يمكن أن يؤيد وفدي مشروع القرار المتصل بتلك الاجهزة الثلاثة .

وامتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.54 ، المتعلق بدولة فلسطين ، فكلنا لا نعتبر بالدولة التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر . وتمعقد حكومة بلادي أن مسألة تمثيل تلك الدولة في الامم المتحدة مسألة سابقة لاوانها .

وأخيرا ، امتنع وفد بلادي مرة أخرى عن التصويت على مشروع القرار الداعي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . فقد أعربت حكومة كندا في مرات عديدة - وفعلت ذلك مرة أخرى يوم أمس في الجمعية العامة - عن اقتناعها بأن الإطار السليم للمفاوضات بين الاطراف المعنية مباشرة في النزاع العربي الاسرائيلي هو عقد مؤتمر دولي بهيكل ملائم . ولكن لا يزال لدينا تحفظات قوية إزاء بعض أحكام مشروع القرار هذا الذي يحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات .

وإن وفد بلادي يضع في اعتباره الدعوة الموجهة من الامين العام إلى مجلس الامن للمساعدة في تحقيق تقدم نحو تسوية عادلة ودائمة . وهو يعتقد أن التدابير التي قد ينظر فيها مجلس الامن تتطلب قبول الاطراف أنفسهم .

ومن الضروري توفير دعم الامم المتحدة للمحادثات المباشرة بين أطراف النزاع العربي الاسرائيلي . وتبقى وجهة نظرنا أن أي مؤتمر دولي ينبغي أن يكون تعبيرا عن هذا الدعم في إطار يقبل به كل المعنيين وييسر المفاوضات المباشرة بدلا من إعاقتها .

السيد غونلاغسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوتت

ايسلندا لصالح مشروع القرار A/43/L.53 . ونود أن نعلن في هذا السياق أنه ينبغي في رأينا لاية تسوية شاملة تتمثل بقضية فلسطين أن تشمل العنصرين التاليين : الاعتراف الصريح بحق اسرائيل في العيش داخل حدود معترف بها آمنة ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير . وعندما يصبح الشرطان السابقان مقبولين ، ينبغي أن تبدأ المفاوضات بين الاسرائيليين والفلسطينيين حول الحدود الجديدة والامن . إن المفاوضات بين أطراف النزاع أمر لا غنى عنه .

السيد ليورو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : صوّت وفد اكوادور لصالح مشروع القرار A/43/L.54 ، المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . وينبغي أن يفهم تصويتنا في ضوء البيان الذي أدلى به وفد بلادي من قبل في الجمعية العامة .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إننا نشهد تطورا هاما في المشكلة الفلسطينية ، وهو تطور ترحب به فرنسا ترحيبا حارا . وقد اقترح مقدمو مشروع القرار A/43/L.54 أن ندخل آشار ذلك التطور في إطار ممارسات الامم المتحدة . وليس لدى فرنسا اعتراض من حيث المبدأ على هذا التغيير ، وستقبل به راضية عندما يتم تلبية الشروط .

ولكننا لم نستطع اليوم أن نصوت لصالح مشروع القرار هذا ، لاننا وجدنا أن من واجبنا مراعاة الاعتبارات القانونية التي لا تخفى على أحد .

السيد هوهينفيلنير (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شرحت النمسا موقفها بشأن قضية فلسطين خلال المناقشة حول هذا البند . إن موقفنا المعروف جيدا والذي كان ثابتا عبر السنين حدا بنا إلى الامتناع ، كما فعلنا في السنوات السابقة ، عن التصويت على مشروع القرارين A/43/L.50 و A/43/L.51 . وفي ضوء الأنشطة الهامة التي اضطلعت بها إدارة شؤون الاعلام والمتصلة بالقضية الفلسطينية ، صوتت النمسا لصالح مشروع القرار A/43/L.52 .

وانطلاقا من التزام النمسا المستمر بالتبكير بعقد مؤتمر دولي للسلام فسي الشرق الاوسط ، فإنها صوتت ، كما فعلت في الماضي ، لصالح مشروع القرار A/43/L.53 . لقد رحبت النمسا بقرار المجلس الوطني الفلسطيني الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بإعلان دولة فلسطينية وهي راضية عن الاتجاه العام لمشروع القرار A/43/L.54 . بيد أننا اضطررنا ، في ضوء صياغة إحدى فقرات المنطوق ، التي تشير مشكلة قانونية لا سابقة لها في منظماتنا ، إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد زيبيوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أتكلم

باسم بلدي . لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.54 . ولا حاجة إلى القول بأن اليونان كانت ستصوت لصالح مشروع القرار هذا ، وأذكركم ، بأن الحكومة اليونانية ، في جملة أمور أخرى ، قد رحبت قبل شهر في بيان واضح بقرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان دولة فلسطين . وإذا كنا امتنعنا عن التصويت بدلا من التصويت إيجابيا فإن ذلك يرجع إلى أننا مقتنعون بأهمية الجهود المنسقة مثلما تفعل الدول الإثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، في إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية بالوسائل السلمية تنفيذا لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة وإعمالا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

وقد عبرنا عن هذا النهج المشترك وعن القيمة التي نوليها للجهود المشتركة للدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية في موقفنا المشترك بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.54 ، ونحن نعتقد أن ذلك يؤكد الالتزام بتقديم إسهام فعال في حل هذه المشكلة .

الكونت يورك فون فارتنبورغ (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : تعتبر التطورات التي شهدنا خلال الايام الاخيرة ذات أهمية بالغة بالنسبة لكل المساعي الرامية إلى تحقيق السلم في الشرق الاوسط .

وإننا نأمل ، مثلما يأمل شركاؤنا في المجموعة الأوروبية ، في أن تشجع هذه التطورات على إيجاد حل سياسي . ولذلك فإننا صوتنا لصالح مشروع القرار A/43/L.53 ، الذي نراه في ضوء إعلان البندقية الصادر عن المجموعة .

إن أي حل سياسي سيتطلب من جميع الاطراف المعنية التفاوض في إطار مؤتمر دولي للسلام بروح من التوفيق .

(الكونت بيورك فون فارتنبورغ ،
جمهورية ألمانيا الاتحادية)

ونرى أن الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/43/L.53 تضع المعالم البرنامجية لهذه المفاوضات الرامية الى تحقيق السلم الشامل .

ونعتقد أن الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/43/L.54 ، الذي امتنعنا عن التصويت عليه ، لا تغير مركز المراقب ومهام منظمة التحرير الفلسطينية المنشأة في إطار منظومة الأمم المتحدة وفقا للقرار ٣٢٢٧ (د - ٢٩) والممارسة التي أعقبت ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تنفيذا للقرار ٣٢٢٧ (د - ٢٩)

المصدر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ والممارسة المتبعة في الماضي ، وتمشيا مع الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/43/L.54 ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للتسو ، أعطي الكلمة الآن لمراقب فلسطين .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

باسم فلسطين ، والشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني ، أود أن أشكركم ، سيدي ، وأشكر جميع الأعضاء الذين صوتوا مؤيدين لقضية السلم وقضية التسوية عن طريق الأمم المتحدة .

وباسم الفلسطينيين الذين يعانون تحت الاحتلال الاسرائيلي الوحشي والقمعي ، والمشردين في مخيمات اللاجئين والمشتتين ، أود أن أشكر كل عضو هنا ، بما في ذلك أولئك الذين صوتوا ضدنا . واسمحوا لي في البداية أن أشكركم ، سيدي ، كذلك على البيان الذي أدليت به هذا الصباح فيما يتعلق بالتطورات السريعة الحاصلة في الساعات ال ٣٦ الاخيرة ، والذي جاء فيه ما يلي :

(تكلّم بالاسبانية)

"وقد أثبتت منظماتنا - الأمم المتحدة - مرة أخرى أنها العامل الحافز

في اتخاذ الخطوات الحاسمة في طريق البحث عن تسوية لنزاع اقليمي رئيسي" .

(A/43/PV.81 ، ص ٨٢)

(واصل الكلام بالانكليزية)

إننا نتفق معكم تماما على أن الصراع الاقليمي في الشرق الاوسط كان سببا للقلق والانشغال وفي بعض الأحيان سببا للانزعاج في الأمم المتحدة أثناء الاعوام الـ ٤١ الماضية . ونعتقد أن الأمم المتحدة تبقى المحفل الوحيد الذي يمكن فيه تناول هذه الصراعات والصراعات الاقليمية وحسبها .

وعندما مارس الشعب الفلسطيني حقه وأعلن قيام دولته ، لم يكن هذا عملا من جانب واحد بالمعنى الذي صور به في الجمعية العامة . لقد اتخذ الشعب الفلسطيني هذا العمل ممارسة لحقه المكرس في القرار ١٨١ (د - ٢) الصادر في عام ١٩٤٧ . والذين يعتقدون أننا قد فعلنا ذلك على نحو إنفرادي يبدو أنهم قد نسوا أنهم قد صوتوا على القرار الذي يطلب من الشعب الفلسطيني أن يتخذ الإجراء اللازم لإعلان قيام دولة عربية مستقلة . وفي الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، مارس مجلسنا الوطني هذا الحق واضطلع بتلك المهمة . ويدهشنا أن بعض الذين يعتقدون أن القرار كان من جانب واحد قد نسوا بأنهم هم أنفسهم الذين صوتوا لصالح تقسيم البلد وتجزئة الشعب .

إن الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن أمامهم الآن مهمة جديدة ، مهمة قد تمت الموافقة عليها على نحو اجتماعي تقريبا باستثناء الضوئين الأحمرين اللذين يقفان دوما في وجه السلم وعملية السلم .

ونحن بالطبع قد لمسنا التغيير الحاصل في سياسة الحكومة في واشنطن العاصمة ، ونقدر ذلك تقديرا تاما . إن ما ترغب واشنطن في البدء فيه هو مجرد حوار ، ولكننا على ثقة تامة من أنها في نهاية المطاف ، وكلما كان ذلك أسرع يكون أفضل ، ستعترف بأن هناك شعبا فلسطينيا وأن لذلك الشعب الحق في تقرير المصير وفي ممارسة ذلك الحق في بلده ، في فلسطين .

ونشعر بالامتنان إذ نلاحظ أن المجموعة الأوروبية قد صوتت لصالح الدعوة التي عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الاوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف الصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، على النحو المنصوص عليه في القرار .

ونعتقد أن الوقت قد حان لكي لا يذهب دم ضحاينا في الانتفاضة هباء ، ولأن يكافأ هؤلاء الأبطال ، قاذفو الحجارة في المعركة التي لا تزال مستمرة منذ عام ، بتحقيق حريتهم وتحررهم في بلدهم .

إن الكتابة على الحائط والقرار هو تلك الكتابة . إننا نقدر تقديرا عميقا الأمين العام والأمانة للقيام على الفور بتغيير لوحة الاسم التي توضع أمامنا ، ونؤكد للجمعية العامة أن تعاوننا مع الأمين العام من أجل تحقيق السلم في الشرق الأوسط سيبقى تعاوننا قويا ومستمرا كما كان دوما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إذ تُشرف اجتماعاتنا في جنيف

على الانتهاء ، أود أن أعبر عن شكري لكل الوفود الحاضرة هنا على تعاونها الحار وتفهمها العميق ، الأمر الذي مكّننا من التغلب على بعض الصعوبات التقنية في هذه الجلسات الخاصة . إن الجهود التي بذلتموها قد ساعدت على إنجاز مداولاتنا . وبالنيابة عن جميع الوفود وباسمي شخصيا ، أود أن أشكر بمفّة خاصة ؛ الأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة ، السيد جوزيف فيرنر آيد ، والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ، السيد جان مارثينسون ، الذي يستحق موظفوه امتناننا لما بذلوه من جهود جبارة من أجل اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد جلسات الجمعية العامة هنا على نحو سريع وفعال .

وأود أيضا أن أخص بالشكر المترجمين الفوريين والتحريريين ، وضباط الأمن ، وموظفي المؤتمرات والصحافة ، والمهندسين ، والسعاة ، وجميع الموظفين الآخرين الذين عملوا معنا خلال الايام الثلاثة الماضية ، لوقوفهم إلى جانبنا حتى في الساعات المتأخرة من الليل .

وأخيرا ، أعتقد أننا ندين جميعا بالشكر الخاص لسلطات الحكومة السويسرية للطريقة التي رحبت بها بانعقاد الجمعية العامة هنا ، مما ييسر علينا القيام بمداولاتنا . فلها جميعا خالص الشكر .

لقد طلب ممثل الاتحاد السوفياتي الكلمة . وأعطيه الكلمة .

السيد بتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : لقد طلب الوفد السوفياتي الكلمة للإعراب عن امتنانه الصادق لجميع الوفود التي أعربت عن تعازيها وتعاطفها بمناسبة الزلزال الذي حل بأرمينيا . إن شعبنا يشعر بالامتنان للمجتمع الدولي للتأييد المعنوي والمساعدة المادية التي قدمها لنا في هذه المأساة . وإننا نرى في ذلك دليلا آخر على وحدة المجتمع العالمي ، التي ظهرت بجلاء خلال مناقشة قضية فلسطين التي تقع في لب أي تسوية لمشكلة الشرق الاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تختتم الجمعية العامة بذلك

هذه المرحلة من النظر في المادة ٣٧ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠